

Distr.: General
13 December 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البندان ١٢٣ و ٤٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام

وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة

سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/56/L.42

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في البيان المقدم من الأمين العام (A/C.5/56/26) وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/56/L.42 المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا.

٢ - وتشير اللجنة إلى أن الأمين العام قدم، في تقريره المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/389)، خطة لخفض تواجد البعثة تدريجيا في غواتيمالا حتى انتهاء عملياتها في عام ٢٠٠٣. وأشار الأمين العام في آخر تقرير له صدر بشأن الموضوع في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (A/56/391)، إلى أن أول تخفيض تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بتقليص ميزانية البعثة بنسبة ٣٩ في المائة وإعادة تشكيل تواجدها في البلد بتخفيض عدد الموظفين بنسبة ٤٦ في المائة. كما قلص عدد المكاتب الإقليمية من ثمانية إلى ستة والمكاتب دون الإقليمية من خمسة إلى أربعة. وفيما يتعلق بالفرقة المتنقلة، لم يتبق إلا فريق واحد ظل يعمل

من بين خمسة أفرقة متوخاة في عام ٢٠٠١، وأدمج الموظفون في المكتب الإقليمي أو دون الإقليمي المناظر (انظر الفقرتين ٢٩ و ٣٠).

٣ - غير أن اللجنة الاستشارية تلاحظ الإشارة الواردة في التقرير إلى أثر التخفيض على النشر الإقليمي للبعثة، حيث تأثرت قدرتها التشغيلية، مما أرغمها على تحديد أولويات لأنشطتها، وبخاصة المتعلقة منها بالتحقق والبناء المؤسسي. وقد اقترح الأمين العام، بالنظر إلى ما أبدته مختلف القطاعات من انشغال إزاء مواصلة تخفيض التواجد الميداني للبعثة، ألا يعس التخفيض المزمع إجراؤه في عام ٢٠٠٢ النشر الإقليمي المقرر لعام ٢٠٠١ أو غيره، وأن تدخل جميع الأفرقة المتنقلة طور العمل، نظرا للحالة العامة لعملية السلام. وستعزز المكاتب الإقليمية بنقل موارد من المقر، وسيتولى نائب رئيس البعثة النهوض بالمهام المسندة إلى المنسق الميداني (A/56/931، الفقرتان ٣١ و ٣٣). وتلاحظ اللجنة أن ديباجة مشروع القرار A/56/L.42 تشدد على وضع جدول زمني جديد لتنفيذ الجوانب الموضوعية من اتفاقات السلام من عام ٢٠٠٠ حتى نهاية عام ٢٠٠٤.

٤ - وبناء على ما تقدم، تبلغ الاحتياجات التقديرية للأمين العام، التي ستنشأ في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/56/6) (الباب ٣) ١٠٠ ٧٥٥ ١٤ دولار لتمديد ولاية البعثة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (A/C.5/56/26، الفقرة ١٠ والمرفق الأول - ألف).

٥ - وتلاحظ اللجنة فيما يتعلق بالفقرة ١١ والمرفق الخامس من البيان، أن النفقات غير المدققة من الاعتماد الكلي البالغ ٤٠٠ ٢٣٣ ٤٣ دولار الذي وافقت الجمعية العامة على رصده للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تقدر بمبلغ ٦٠٠ ٨٧١ ٣٩ دولار، وينشأ عن ذلك رصيد غير مرتبط به قدره ٨٠٠ ٣٦١ ٣ دولار.

٦ - وتشير الفقرة ٧ من بيان الأمين العام إلى إعادة تشكيل مقر البعثة بحيث ينتظم حول أربعة مجالات موضوعية في عام ٢٠٠٢ (هي حقوق الإنسان، والشؤون الاجتماعية - الاقتصادية، وإعادة التوطين والإدماج، والأمن العام والقوات المسلحة) وإلى أن عدد مراقبي الشرطة والمراقبين العسكريين سيظل كما هو في عام ٢٠٠٢، بعد تخفيضه خلال عام ٢٠٠١ من ٥١ مراقب شرطة إلى ١٠ مراقبين ومن ٢٠ مراقبا عسكريا إلى ٤ مراقبين.

٧ - ويشمل الملاك المقترح، الذي يضم ما مجموعه ٢٧١ وظيفة، ٦٩ موظفا دوليا (منهم ٤٨ من الفئة الفنية، و ١٧ من فئة الخدمات العامة، و ٤ من فئة الخدمة الميدانية)، و ١٣٩ موظفا من الرتبة المحلية و ٦٣ من متطوعي الأمم المتحدة. وقد قابلت جزئيا تقليص

٦ وظائف من الفئة الفنية و ٣ وظائف من فئة الخدمة المدنية زيادة بـ ٣ موظفين من فئة الخدمات العامة، بالرتبة المحلية. وتطبق نسبتا ٥ و ٣ في المائة كمعاملات شغور لتقدير تكاليف الموظفين بالنسبة للموظفين الدوليين والمحليين، على التوالي. ويرد الملاك المقترح لعام ٢٠٠٢ حسب الوحدة التنظيمية في المرفق الرابع للبيان.

٨ - وتبلغ التكاليف التشغيلية المقدرة للبعثة ٢٠٠ ٤٣٢ ٢ دولار لعام ٢٠٠٢، بما فيها ٨٠٠ ٢٤٦ دولار للتكاليف غير المتكررة، مقارنة بالاعتماد البالغ ٤٠٠ ٣٩٤ ٧ دولار المخصص لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويظهر انخفاض في جميع أوجه الإنفاق بالنظر إلى التقلص الحاصل مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٩ - وتخطط اللجنة الاستشارية علما بالمعلومات الواردة في المرفق الثالث بشأن استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية والصندوق الاستثماري لعملية السلام في غواتيمالا. ويقدر مجموع النفقات المتعلقة بالمشاريع الواردة في ذلك المرفق بـ ٢٠٠ ٧٢٧ ٣ دولار، بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، حتى نهاية عام ٢٠٠١. كما أن من المتوقع أن يتواصل العديد من هذه المشاريع في عام ٢٠٠٢، وأن يستخدم مبلغ يقدر بـ ١٠٠ ٣٤٢ ٢ دولار في عام ٢٠٠٢، استنادا إلى مساهمات قدمت بالفعل أو يجري التفاوض بشأنها.

١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، في انتظار الانسحاب النهائي للبعثة، بدأ النقل التدريجي لعدة مشاريع متصلة ببرنامج السلام من الصندوق الاستثماري إلى منظومة الوكالات، وأنه يجري إنشاء فريق انتقالي لوضع المبادئ التوجيهية للسياسات العامة المتعلقة بالمشاريع التي يجري نقلها إلى الوكالات والبرامج، حتى تتسم العملية الانتقالية بقدر أكبر من الاتساق (انظر A/56/391، الفقرات ٣٩-٤١). وهذا تطور ترحب به اللجنة. كما أبلغت اللجنة كذلك بالشروع في مشاورات تشترك فيها إدارة الشؤون السياسية، والبعثة، والدول المهتمة، ومنظومة الوكالات، بهدف تحديد موارد إضافية في المستقبل لدعم توطيد عملية بناء السلام وتوليد تلك الموارد، وذلك استجابة للنداء الوارد في القرار ١٧٧/٥٥ والذي أعيد تأكيده في مشروع القرار A/56/L.42. وتطلب اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام أن يتطرق إلى هذا الموضوع في سياق بيانه المقبل بشأن البعثة.

١١ - وإذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/56/L.42، فستنشأ احتياجات إضافية قدرها ١٠٠ ٧٥٥ ١ دولار بالنسبة لعام ٢٠٠٢، ستحمل على اعتماد قدره ٦٠٠ ٦٩١ ٩ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) مطلوب رصده للبعثات السياسية الخاصة في الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.